المعارضة ، لافشاله قد يؤدي الى انهيار المعاهدة ، وهذا ما لا يريده حزب العمل الذي ايد اتفاق السلم مع بعض التحفظات ٠

واما العامل الثاني فهو ان مشروع حزب العمل الاقليمي لم يعد ملائما ـ حاليا على الاقل ـ للوضع الجديد الذي نشأ بعد كامب ديفيد فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية٠ فهناك الاعتراف والتوقيع على وثيقة تدعو الى احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وهناك اعتراف آخر ضمني ، وهو ان كل المناطق الفلسطينية التي احتلت في حرب ١٩٦٧ هي بمثابة وحدة واحدة يسري عليها مشروع الحكم الذاتي ، وهذا اشارة واضحة الى حدود ١٩٦٧ التي يطمح حزب العمل في تعديلها ٠ « ففي واقع كهذا هل يرضى الملك حسين ما لم يرض به ورفضه عدة مرات في الماضي، اي التسوية الاقليمية ؟ ٠٠٠ صحيح ان موقف حزب العمل لم يكن ثابتا تجاه المسألة الفلسطينية خاصة منذ حرب ١٩٦٧ ، ابتداء من اعلان يسرائيل غليلي في الاشهر الاولى بعد الاحتلال من ان هناك فلسطينيين ، ولكن لا يوجد شعب فلسطيني ، وحتى اعلان شمعون بيريس في الكنيست، في حضور الرئيس كارتر ، حول الحقوق الفلسطينية ٠٠٠ وبين هذين الطرفين عرف الفلسطينيون على انهم مجموعة عرقية دون ان يهتم احد في توضيح الفرق بين مجموعة كهذه تسعى الى تحقيق الاستقلال وبين كونها شعبا » (٤٧) ٠ الا ان حزب العمل لم يتراجع عن نقطة واحدة تتعلق باقتراح الحل الذي يقدمه للقضية الفلسطينية ، وخلاصتها تقسيم الضفة ما بين الاردن واسرائيل ، بحيث تضم اسرائيل اليها الغور على امتداد نهر الاردن وبعض المناطق في الجبال « للمتطلبات الامنية » ، وتسلم باقي المناطق للاردن وليس للشعب الفلسطيني ، لانه « في مناطق ارض ـ اسرائيل على ضفتي الاردن ، ليس هناك مكان لدولة ثالثة وانما لاثنتين فقط » ، وبناء عليه ، ينضم الفلسطينيون الى المملكة الاردنية ، التي تصبح دولة اردنية ـ فلسطينية ٠

ويبدو ان زعماء المعراخ ، خاصة بيريس والون ورابين لا يزالون يراهنون على هذا المشروع ٠ فقد اعلن بيريس امام الكنيست ان « التسوية الاقليمية والحل الاردني ـ الفلسطيني سيبرزان من جديد ٠ ان هذه التسوية ممكنة حتى وفق قرارات كامب ديفيد التي ترتكز على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الا انه في هذه الاثناء قررت الحكومة القبول بمشروع الحكم الذاتي وقد صادق الكنيست على ذلك ٠ ولكي لا يؤدي هذا المشروع الى انهيار كامل يقترح المعراخ بضعة شروط موجهة لادارة المفاوضات حوله » (٤٨) ٠ والانهيار الكامل في نظر المعراخ ، يتمثل في تحول الحكم الذاتي الى نواة لدولة فلسطينية مستقلة، وهذا ما تجمع المعارضة وجزء كبير من مؤيدي الحكومة على رفضه ٠ اما شروط المعراخ لمنع الانهيار ـ على لسان بيريس ـ فهي : « ان يكون الحكم الذاتي بمثابة حل مؤقت فقط ، بحيث لا يمنع حلا دائما يرتكز على التسوية الاقليمية في حدود يمكن الدفاع عنها، وان يفضل الخيار الاردني ـ الفلسطيني على خطر قيام دولة فلسطينية تابعة لـ م٠ت٠ف، وان تبقى اسرائيل مسؤولة عن حماية البلد امام الاعتداءات من الخارج والارهاب من الداخل ، والا تكون مناطق الامن بمثابة تجمعات لمعسكرات الجيش الاسرائيلي فقط ، وانما يجب ابقاءها تحت السيطرة الاسرائيلية بحيث تشمل مناطق الاستيطان في الغور وغوش عتسيون وجنوبي غزة ، وان يتم ضمان التعاون في تطوير مصادر المياه في المناطق ٠ اما بالنسبة للقدس عاصمة اسرائيل الموحدة ، فيجب ان يسري عليها القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية » (٤٩) ٠